

وزارة المالية

قرار رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠٢٢

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليه الصادرة بقرار وزير المالية

رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ وتعديلاتها ؛

وعلى ما عرض به رئيس مصلحة الجمارك ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُخفض مقابل التخزين بالمخازن والمستودعات والساحات التى تديرها المصلحة

فى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٦٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليها ،

بالنسب الآتية :

نسبة الخفض

الحالات

(أ) البضائع الباقية إثر حجز أو حراسة قضائية مقررين لصالح المصلحة

طيلة بقاء الحراسة أو الحجز . (٢٠٪)

(ب) البضائع التى أوقفت إجراءات التخليص عليها فى انتظار نتائج

تحليلها أو التحكيم فيها طيلة المدة التى استغرقتها التحليل

أو التحكيم عندما تكون النتيجة لصالح مقدم البيان . (٨٠٪)

(ج) الهبات والمعونات التى ترد للوزارات والمصالح الحكومية

من حكومات أو هيئات أجنبية أو دولية . (٨٠٪)

(د) المتروكات أو ما يتم إيداعه أو حجزه من البضائع الواردة صحبة الركاب بالموانئ .
(٥٠٪)

(المادة الثانية)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر في ٢٢/٦/٢٠٢٢

وزير المالية

د. محمد معيط